

## متى تنتهي الأزمة، وكيف خفض بائعو السلعة

### أسعار النفط

نظام النمو الاقتصادي الشامل أوجد لنفسه  
عقبة جدية: حيث يطبع مركز إقليمي النقود  
بدون حدود وينعم بالخيرات، ومركز آخر  
ينتج سلعاً رخيصة ويدخر النقود المطبوعة  
من قبل دول أخرى.

ف. بوتين

دافوس، سويسرا، 2009/1/28

يكون عملنا غير كاف بالنسبة للوطن إن لم نعمل كل شيء.

ماكسيميليان روبسبير

السؤال الرئيس الذي يقلق الجميع: متى تنتهي الأزمة؟

لكي نفهم هذه الحقيقة. لا بد من إسقاط الأحداث العالمية كثيرة التعقيد  
على الحياة الإنسانية البسيطة المفهومة للجميع. تبسيط الوضع لا يغير حقيقته،  
ولكن يساعد على فهمها.

نرض أشخاصاً غير شرفاء يديرون إحدى القواعد... كانوا يريدون العيش  
برخاء، ولكنهم لم يعملوا كثيراً لذلك، وحينها اخترع هؤلاء الحاذقون. ماذا  
وكيف يعملون، إذ لا يمكنهم العيش وفق إمكانياتهم. الطرائق للوصول إلى ذلك  
كثيرة، ولكنها كلها متشابهة. جوهرها بسيط ولا يحتوي على أشياء خفية -  
لكي تحصل على أكثر مما تستحق من أجر، يجب أن... تسرق، لم تخرع البشرية  
طريقة أخرى ولا أظنها ستخترع. وبدأ عاملوا القاعدة بسرقة محتوى المستودع شيئاً  
فشيئاً. ولكن مع ارتفاع مستوى معيشتهم ارتفعت شهيتهم. بمرور الوقت أصبح

النقص في القاعدة ملموساً إلى حد بعيد. وسينفضح الأمر عند أول تفتيش. ماذا يفعل محبو الحياة الرغيدة؟ راحوا شيئاً فشيئاً ينسقون ما سرقوه. لا يمكن أن يساعد في هذه القضية لا "الجفاف" ولا "الرياح"، ولا "المعارك" ولا "الجرذان" يفعل ذلك الزمن - وحده. زجاجة في اليوم، صندوق في الشهر شيئاً فشيئاً يمكن تنسيق النقص الحاصل، وتغطية الثغرات المالية.

هذا بالضبط ما يمارسه الأمريكيان الآن. كمية الخيرات التي جناها سكان هذه البلاد دون عمل (غير المستحقة) تضعها كمية النقود غير المغطاة بشيء، التي طبعها النظام الاحتياطي الفيدرالي. ويقوم الآن أصحاب الاحتياطي الفيدرالي بتنسيق كميات هائلة من الدولارات يوماً بعد يوم من خلال "مصاعب" البنوك، تراجع سوق الأرصدة، هبوط قيمة الموارد الطبيعية. والعقارات والمواد الغذائية. "التفتيش" - انهيار نظام الدولار العالمي. يحتاجون أن يلحقوا تنسيق كل شيء قبل قدومه. عندئذٍ قد لا يلاحظ التفتيش شيئاً، ويغادر إلى البيت. أما شبان المستودع فيمكنهم أن يبدؤوا من جديد بسرقة ما هو ليس ملكهم. يطبعون النقود ويحصلون مقابلها مجاناً على الموارد المادية. يحتاجون للوقت فقط لكي يلحقوا تنسيق ما سرقوه. لذلك بالضبط لا يمكن أن تنتهي الأزمة خلال أسبوع. يجب أن تمتد إلى كثير من عمليات جرد البنوك الربعية، التي ينسقون فيها مليارات الدولارات. يجب أن تنفس الأزمة الفقاعات التي نفخوها بأنفسهم.

فهل يمكن إنهاء الأزمة بسرعة؟ صياغة السؤال ليست دقيقة. أي هل يجب أن ينهوها بسرعة؟ حسب الظروف العامة لا يمكن إنهاء الأزمة فضلاً عن أنه لا يجب! فإني ما بدء به فقط بتحقيق كل الأهداف المرجوة. وبما أنهم ليسوا مطلقي الإمكانيات. حتى الخفيون، أصحاب الاحتياطي الفيدرالي "الألة الطباعة" لن يتمكنوا من تحقيق كل ما أرادوا ولكن عليهم أن يتصبوا عرقاً لكي يكون مردود الأزمة التي نظموا لمصالحهم أعظماً.

وهم يبذلون ما بوسعهم. يعتمدون خطط إنقاذ الاقتصاد الأمريكي. التي لا يمكنها في المبدأ إنقاذه. إلام تؤول كل هذه الخطط الشهيرة. التي وضعها في البداية وزير مالية إدارة بوش هنري بولسون، والتي تقترحها الآن إدارة أوباما؟

جوهرها بسيط ولا يخفي شيئاً - ضخ النقود في الاقتصاد. الطباعة والضخ تحت مختلف الحجج حسنة المظهر.

لنطرح سؤال "المتعامل بالنقود" التقليدي: كم؟ ما هو حجم المساعدة المالية المخطط لها؟ المبلغ الذي يتحدثون عنه عادة أكثر من 780 مليار دولار. ولكن حتى بأدنى الحسابات التقريبية واضح أنه لا يكفي. لنتذكر أن قفزة التأمينات المالية في أمريكا عام 2008 بلغت 16.4 تريليوناً قيمة سوق الأرصدة الأمريكي، أي مجموع أسعار السوق لكل الأسهم. بلغت 10 تريليون دولار المجموع تقريباً 26 تريليوناً. الأرقام ستصبح أكثر إثارة في العالم كله.

وقد ثقب هذا البالون المالي الهائل بإبرة مصنعة خصيصاً. "حسب معطيات وكالة التصنيف العالمية ستاندارد إندباور فقدت الأسواق المالية في كانون الثاني 5.2 تريليون دولار بسبب أزمة الإقراض السكني في أمريكا ومخاوف المستثمرين من تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي<sup>(1)</sup>.

خسائر سوق المال خلال شهر واحد فاقت بثمانية مرات ما تخصصه الحكومة الأمريكية لتعافيه!

فكم حجم الهواء الذي "تنفس" من البالون المثقوب من قبل منظمي الأزمة. "رسملة السوق الكلية لكل شركات العالم تراجعت بمقدار 2297 مليار دولار خلال الشهر الأول من العام (7.15%) وتظهر ديناميكية هابطة بنهاية العام. بالمقارنة مع 31 كانون الثاني عام 2008 هبطت الرسملة العالمية بمقدار 25230 مليار دولار (45.82%) وتستمر في الانخفاض القيمة السوقية الإجمالية لشركات الاقتصاد الرائدة في العالم. وفق نتائج العام الماضي انخفضت رسملة الشركات المقيمة في ساحات بورصات أمريكا، بأكثر من 6796 مليار دولار (41.13%) مستبدلاً المنحني الصاعد في كانون الأول بالهابط في كانون الثاني.

بالمقارنة مع آخر يوم للتعاملات في عام 2008 بلغ انخفاض القيمة السوقية للشركات الأمريكية أكثر من 880 مليار دولار أو (8.3%)<sup>(2)</sup>. أي أنه خلال عام

<sup>1</sup> [http://www.evrodol.ru/fond/fond\\_22.htm](http://www.evrodol.ru/fond/fond_22.htm).

<sup>2</sup> <http://www.quote.ru/rbc100/2009/01/chapter1.shtml>.

2008 كله وكانون الثاني 2009 انخفضت رسملة سوق الأرصدة من 16.5 ترليوناً إلى 5.9 ترليون دولار. احترق أكثر من 10 ترليون دولار. ما هي الخلاصة؟  
من يعرف الرياضيات ولو على مستوى المدرسة الثانوية. يخمن بسهولة، أن المليارات لا تساعد في شيء، عندما تكون الخسائر بالترليونات!.

هذا سحر الأرقام الكبيرة. فالمليارات تحدث انطباعاً كبيراً لدى الإنسان العادي، بحيث لا يشك في أن هذه النقود لا تعالج أية مشكلة. هل يمكن أن نعالج فيلاً بهذه المقادير الضئيلة من الدواء. ومليارات أوباما الـ (780) بالنسبة لاقتصاد أمريكا كحبة خردل تضرب فيلاً.

بالطبع لا تكافح أمريكا الأزمة. ولم تفتعل الأزمة لتنتهي بسرعة. دون تحقيق كل النتائج الممكنة. أن لنا أن نكف عن الاندهاش. لا أحد في أمريكا يكافح الأزمة العالمية. الاحتياطي الفيدرالي والحكومة الأمريكية يتظاهران فقط بهذه المكافحة، يحددون الوقت ويخادعون الناخبين الأمريكيين السذج. من يشعل الحريق لا يشارك رجال الإطفاء في الإطفاء، والقاتل لا يبحث مع البوليس عن نفسه. لا يجوز أن نتظر ممن نظم الأزمة العالمية خطوات حاسمة لتجاوزها. لا يجب أن نكون سذجاً. إنهم يفعلون ما يحتاجونه: لقد اشتروا ما استطاعوا، في الولايات المتحدة يحرقون الدولارات إذ ينسقونها من موازنات بنوكهم كلها. وهم الآن يستعدون لتغيير الأنظمة السياسية التي ما تزال تتجرأ على جدال سلطة النظام الاحتياطي الفيدرالي التي تبتلع كل شيء على الخارطة السياسية العالمية.

أيعقل أن باراك أوباما لن يفعل شيئاً لتجاوز الأزمة؟

كلا. لن يفعل قبل أن يتلقى إشارة من منظمي الأزمة. وإذا بدأ بفعل شيء سوف يتلقى رصاصة قناص. لأنه سيعمل بما يعارض مصالح مالكي الاحتياطي الفيدرالي.

هل يمكن أن يكون منظمو الأزمة قد تمادوا في اللعب. كأطفال يلهون بأعواد الثقاب. أشعلوا النار ببيتنا المشترك. وهم الآن ببساطة لا يعرفون ماذا يفعلون؟ من يفكر بهذه السذاجة. سيكون ذاته شبيهاً بالرضيع.

المخرج دائماً حيث يكون المدخل. هل المشكلة معاكس لمفاقتها. منظمو الأزمة لا يعالجون المشاكل بل يفاقمونها. لكي يصغروا بسرعة الأرقام الفلكية من الدولارات المطبوعة. لكي يلحقوا قبل "التفتيش" أن ينسقوا كل محتويات المقطورة المسروقة.

نحل المشكلة ليس بالتعقيد الذي قد يبدو لنا. احكموا بأنفسكم.

فيم يكمن جوهر الأزمة الحالية؟

إنه في عدم توفر النقود في الاقتصاد العالمي، في أزمة السيولة.

كيف حصل ذلك؟

بعد العمليات المقصودة من طرف الاحتياطي الفيدرالي وأعوانه. ظهرت مشاكل في أسواق المال والأرصدة. عند شركات كثيرة. انخفضت بشدة رسملتها أي قيمة مجموع أسهمها الإجمالية. في هذه الظروف أخذت الشركات تباع كل فعالياتها الخارجية. لتحسين ميزان مدفوعات. عند بيع الأسهم في البرازيل. أو أوكرانيا أو روسيا. توجه كل المودعين إلى الدولارات. فالحسابات الأمريكية تجري بالدولار. بدأ ارتفاع سعر الدولار بسبب ارتفاع الطلب عليه. أعقبت الموجة الأولى التي "تخرج" النقود موجة ثانية وثالثة. البشر رغم كونهم وسطاء أو كتبة هم تابعون (غير مستقلين) لدرجة كبيرة. تذكروا: في صيف 2008 لم يشتري أحد الدولار في روسيا بسعر 24 روبلاً. جاء الخريف وبعده الشتاء. واندفع الجميع يشترونه بسعر 30. ثم 32 وبعد ذلك بسعر 35 روبلاً، لم يشتروه عندما كان رخيصاً فلماذا بدؤوا بالشراء عندما أصبح غالياً؟ أين المنطق؟

المنطق بسيط - يشتري الإنسان دائماً ما ينتظر ارتفاع سعره ولا يشتري ما سوف يهبط سعره. أعطوه اتجاه الحركة وسيفعل كما يجب. ينتظر ارتفاع الدولار 30% ويسرع ليشتره حتى دون أن يفكر في عبثية هذه الأعمال. رجال المال يتصرفون على هذا النحو. عندما بدأ الدولار بالارتفاع في السوق العالمية، اندفع الجميع لشرائه. كتلة المودعين الهادئين حتى الآن أخذوا يفعلون أشياء بديهية تماماً بالنسبة لهم: يبيعون ما ينخفض سعره (النفط، السهم، المعادن) ويشترون ما يرتفع سعره (الدولار) في النهاية انخفض سعر النفط أكثر. والدولار استمر في الارتفاع.

بعد بيع كل فعالياته وتحويل المبلغ (الغلة) إلى الدولار. أخذ المودع يفكر ملياً بما سيفعله لاحقاً. فالدولار ليس هدفاً نهائياً. بل وسيلة فحسب. فإذا جلس على كيس من الأوراق الخضراء. لن يحصل على نقود أكثر. النقود تتطلب الإيداع والاستثمار.

أين يستثمرها. إذا كان سعر الخامات يتراجع والعقارات تهوي وفي العالم عدم استقرار قوي؟

في شيء ما فائق الوثوقية. فائق الاستقرار. الذهب؟ نعم، فالطلب يرتفع عليه في مرحلة عدم الاستقرار. ولكن يوجد في العالم ما هو أفضل. هذه الوسيلة هي ما أصبحنا نعرفها، إنها السندات المالية الأمريكية. كل المودعين بيدؤون بشرائها. لماذا هي وليس الذهب؟ ليس عبثاً فك النظام الاحتياطي الفيدرالي ارتباط الدولار بالذهب. في النهاية في الاقتصاد المعاصر ليس الذهب الوسيلة الأوثق لاستثمار النقود. فسعره يقفز كالأرنب في الغابة. تشتري اليوم بنقودك، ولا توجد أية ضمانات بأنك سوف تحصل على الربح وليس الخسارة.

من الذي يبيع السندات المالية (تريجيرس) في السوق؟

إنه النظام الاحتياطي الفيدرالي. فقد أنشئ لكي ينظم الماكينة المالية الأمريكية. من أجل ذلك لدى الاحتياطي الفيدرالي آليتان: نشر النقود في الاقتصاد عبر "نافذة الفائدة"، أي منح القروض، وشراء - بيع السندات الحكومية الأمريكية.

عندما يبيع الاحتياطي الفيدرالي السندات، هل تصبح النقود في الاقتصاد أكثر أم أقل؟

تباع السندات بالدولار. وبالتالي تسحب النقود من الاقتصاد وبدلاً منها يعطى مالِك الدولارات توقيع الولايات المتحدة مع النظام بإعادة المبلغ مع الفائدة بعد فترة محددة من الزمن في النتيجة تصبح النقود في الاقتصاد أقل. كلما ازداد عدد السندات المباعة تصبح النقود الحرة في الاقتصاد أقل. ليس لدى البنوك نقوداً. لا أحد يعطي قروضاً. لا أحد يشتري الأسهم. كل المودعين اشتروا السندات الحكومية الأمريكية. هذا يعني أن يبيع السندات. أي عمل الاحتياطي الفيدرالي

يفاقم الأزمة فحسب. بدلاً من وقفها يعمل الاحتياطي الفيدرالي كل شيء لتقويتها. واضح أنه لوقف المشاكل في القطاع المالي يجب أن يفعلوا العكس تماماً. يجب شراء السندات وليس بيعها لضخ النقود في الاقتصاد. لماذا لا يتصرف الاحتياطي الفيدرالي على هذا النحو ولا يشتري السندات الحكومية الأمريكية.

لدى شراء السندات تخرج كمية كبيرة من الدولارات إلى التداول. وتنخفض قيمة الدولار. ويجب أن يكون نقص في الدولارات للحفاظ على قيمته، لذلك يجب أن تسحب من الاقتصاد وتحرق داخل المنظومة التي أصدرتها ذاتها. بين البنوك التابعة لها، بدون مراقبين بدون اضطراب أو ضجة.

تحت مرافقة صاحبة من وسائل الإعلام الحرة حول مكافحة الأزمة لبيع الاحتياطي الفيدرالي السندات<sup>(1)</sup> يوماً. يزداد حجم الدين الأمريكي. الأزمة تشدد. الاقتصاد الجاف يزداد جفافاً يوماً بعد يوم. فالمكنسة التي شغلها منظمو الأزمة تسحب الأموال من الاقتصاد العالمي كل يوم. عندما نسمع أن المودعين أخرجوا عشرات المليارات من روسيا، علينا أن نفهم أن هذه النقود سحبها (امتصتها) مكنسة الاحتياطي الفيدرالي، أي أنها أودعت في السندات، على هذا النحو أخرجوا النقود من المكسيك وبوليفيا، إيسلندا وأوكرانيا. لا شأن هنا "لديمقراطيتنا" أو "عدم شفافتنا". المكنسة لا تسأل النقود عن قوميتها، ولا عن مصدرها. أنها تسحبها كلها.

كيف يمكن تجاوز الأزمة.

بديهي تماماً، إن الخروج من الأزمة يتطلب وقتاً. ولكن أول ما يجب فعله - هو إغلاق الاحتياطي الفيدرالي لأسبوعين تقريباً. فرض عطلة مصرفية شبيهة بالتي نظمها للبنوك الأمريكية في بداية شغله لمنصب فرانكلين روزفلت. يجب أن يتوقف بيع الأسهم الحكومية الأمريكية. إذا كان لا يجوز شراؤها بسبب المخاوف من فقدان قيمة الدولار، على الأقل يجب أن لا تباع السندات، لكي تظل النقود الباقية

<sup>1</sup> يقولون أنهم سيشترون السندات. ولكنهم فقط يقولون ولا يشترون: "27 كانون الأول 2009. أشار الاحتياطي الفيدرالي، فقط أشار. إلى أنه يحتفظ بإمكانية شراء سندات الخزينة.

<http://magazine.rbc.ru/economist/27/02/2009/283440.shtml>.

في الاقتصاد. وأطرف ما في الأمر، أنه يمكن قراءة هذه الأفكار في كتاب الرئيس السابق للاحتياطي الفيدرالي آلان غرينسبين!  
"عندما تتفق الدولة أكثر من اللزوم، فهي مضطرة أن تلجأ للاستدانات. لهذه الغاية تبيع سندات الخزينة، بذلك تسحب الأموال من الاقتصاد، وإلا فستذهب هذه الأموال إلى القطاع الخاص"<sup>(1)</sup>.

تصوروا أن ممولاً مذعوراً حول أمواله إلى الدولار وجاء يشتري سندات الحكومة. والاحتياطي الفيدرالي لا يعمل. تعلق لوحة على "نافذة الفائدة" كالتالي كانت تعلق في العهد السوفيتي "ذهبت إلى المستودعات. سأعود ولكن هيهات" ماذا يفعل المرابي المسكين، أقصد الممول. سيذهب ليشتري السندات ممن يملكها. عندئذٍ سيعرض سعراً أعلى من السعر الذي دفعه المالك. وبذلك تقل ريعية السند. لنفرض أن قيمة السند \$100 وريعيته تبلغ 4%. هذا يعني أن المالك سيحصل على \$104 بعد عام، وبالتالي يمكن بيع السند بـ 101، 102، \$103. شراءه بـ \$104 لا معنى له. وبـ \$105 تسبب خسارة مباشرة للمشتري.  
هذا يعني أن تداول بيع السندات لن يستمر طويلاً، ومرة أخرى يقف الممول مرة أخرى أمام سؤال ماذا يفعل بكيس الدولارات الذي يجلس عليه أمام الاحتياطي الفيدرالي المغلق للجرد.

الخيارات لن تكون كثيرة:

- 1 - أن لا يفعل شيئاً. خيار سيئ - يمضي الوقت تذوب النقود بسبب العجز.
- 2 - أن يشتري أسهمها.
- 3 - أن يشتري عقارات.
- 4 - يشتري موارد طبيعية. نפט، معادن، ذهب.
- 5 - يودع الأموال في البنك بفائدة نسبية.

كما نرى عملياً أي قرار للممول يساعد على تجاوز الأزمة لأنه يضع نقوداً في الاقتصاد ولا يسحب منه. ولكن "السبب ما" لا أحد يدفع بالأحداث إلى المجرى

<sup>1</sup> غرينسبين ا. عصر الاضطرابات. موسكو: البينا بيزنس بوكس، 2007، ص. 120.

اللازم. لماذا؟ لربما تهادى بعض الممولين في البحث وقد يتوصل إلى أمور ثورية تماماً. وينتج مصنعاً صغيراً في مكان ما من أوكلاهوما. ويبدأ بإنتاج شيء ملموس. يخلق أمكنة عمل.

من أجل تجاوز الأزمة بأسرع ما يمكن يجب إيقاف عمل النظام الاحتياطي الفيدرالي.

وهذا الشرط وحده سيكون كافياً.

ولكنه ما زال يعمل. وزعماءه يقترحون خططاً جديدة لمكافحة الأزمة. هذا يعني أن الأزمة الحالية لن تنتهي بسرعة وستبرز أزمات جديدة. فلم تنفذ بعد كل المهام.

إحدى أطرف قضايا (العجيبة المعكوسة) للاقتصاد الحالي. يشكل فهم أية عصا سحرية ساعدت منذ تموز حتى كانون الأول عام 2008 في تدهور سعر النفط بأربع مرات. ففي الصيف كان الممولون يشترون النفط بسعر \$147 للبرميل، و"المحللون" يبشرون بصوت واحد أن سعر البرميل سيصبح \$200 في نهاية العام. وفجأة انحدرت الأسعار كأنها على زلاجة تلجية. كيف يمكن ذلك؟ فإذا صدقنا منظري اقتصاد السوق، يجب أن يسبق هذا الانخفاض في السعر انخفاض في استهلاك النفط؟

هل تصدقون أن الاقتصاد العالمي في كانون الأول 2008. أصبح يستهلك برميلاً واحداً حيث كان يستهلك 4 براميل في تموز؟

كلا، هذا مستحيل. لأن السبب لا يمكن أن يأتي بعد النتيجة. ما هي النتيجة في حالتنا؟ هبوط سعر النفط. وما هو السبب؟ الأزمة. ولكن في البداية جاءت أزمة الإقراض السكني في أمريكا. وهل كان مدينو البنوك الأمريكية يشترون البنزين بالقروض السكنية؟ هل يعيشون في البنزين؟ كلا. عندما توقف الأمريكيون عن دفع النقود للبنك وأعطوه المنزل (ضمانة القرض). فهم أما انتقلوا إلى السكن بالأجار أو في أسوأ الحالات يعيشون في السيارات. فالسيارة موجودة حتماً عند كل أمريكي قرر أن يشتري منزلاً. منزلاً حصراً وليس علب ثقاب. لاحظوا أن بداية الأزمة - اللحظة التي لم تكف النقود عند الأمريكي من أجل

البيت وليس من أجل البنزين! وذلك بسبب ارتفاع نسبة الفائدة في الاحتياطي الفيدرالي. فما شأن انخفاض استهلاك مشتقات النفط؟ لماذا يبدأ هذا الأمريكي باستهلاك كمية أقل من البنزين؟

لم تغلق المصانع بعد. ولم ينهار بعد سوق المال، ولم تكن هناك بطالة شاملة، حتى أنها لم تكن ملحوظة في نهاية عام 2008، عندما كانت الأزمة في ذروتها. في بداية 2009 عدد العاطلين عن العمل حوالي 11 مليون شخص<sup>(1)</sup>. هذا كثير جداً، لا جدال. المسألة في أمر آخر. يقولون لنا على الدوام أن هذه الأزمة قوية بشكل لا يصدق وعميقة ولم تشهد أمريكا والعالم مثيلاً لها منذ الكساد الكبير أي منذ عام 1929. وكمعيار لعرق الأزمة يعرضون هذا العدد الضخم من العاطلين عن العمل. وهل فعلاً لم تشهد أمريكا لها مثيلاً؟

"في نيسان 1980 تراجعت نسب الفائدة الأساسية بمقدار 20%. توقف شراء السيارات، لم يكمل بناء المنازل ملايين الناس فقدوا وظائفهم - في منتصف 1980 ارتفع مستوى البطالة حتى 9% واستمر في الارتفاع حتى نهاية عام 1982 واقترب من 11%"<sup>(2)</sup>.

لم يكتب ذلك غينادي زوغانوف ولا هوغو تشافيز ولا فيدل كاسترو. بل كتب ذلك آلان غرينسبين الرئيس السابق لنظام الاحتياطي الفيدرالي. الذي يصعب الشك في رغبته بالإساءة لوطنه. كانت الأمور هكذا بالضبط. ومستوى البطالة كان في عام 1982 بالضبط كما كان في بداية عام 2009. هل سمعتم يوماً عن أزمة مخيفة في عام 1982؟ كلا، ولم تسمعوا لسببين يلغي كلاهما الآخر.

1 - كانت أزمة. ولكن الحديث عن ذلك كان ليشوه لمعان صورة تفوق الاقتصاد الأمريكي على اقتصاد الاتحاد السوفيتي. ولم تكن لتبدأ البيريسترويكا في 1985. فتبني في بلدها نموذجاً أفلس وراء المحيط منذ ثلاث سنين. فهذا ليس منطقياً. لذلك لا يتحدث لنا أحد عن أزمة عام 1982.

2 - السبب الثاني مبتذل أكثر- لم تكن أية أزمة في أمريكا عام 1982.

<sup>1</sup> هواء راديو "صدى موسكو" برنامج "وجهة نظر خاصة" مع بوزنير.

<sup>2</sup> غرينسبين ا. عصر الاضطرابات موسكو: البينا بيزنس بوكس 2007، ص. 93.

الخلاصة: في كل الأحوال لا تريح رواية الأساطير الليبراليين: فإذا كانت هناك أزمة، يكون غريباً أن تنسى أمرها كل الصحف المستقلة والمجلات المستقلة، والمحللون الأذكياء والسياسيون الشرفاء. فإذا لم تكن أنتذ أزمة، فإن عدد العاطلين عن العمل ليست مقياساً لقوة الأزمة في الاقتصاد الأمريكي. أهون على الاحتياطي الفيدرالي أن يعطي راتباً للعاطل الزنجي عن العمل بطبع القليل من الدولارات من التعب في تأمين عمل له. إضافة إلى أن توزيع النقود على الفقراء يحفز الطلب ويؤدي إلى نمو الاقتصاد. ألم تفكروا أبداً بذلك؟ تذكروا: على الأرجح حدثكم أحد الأقرباء أو المعارف عن الدولة الأمريكية "الطيبة" التي تعطي النقود للفقراء "الطعام" و"اللباس" إلى جانب مساعدة العاطلين عن العمل. كما في روما القديمة: توزيع الخبز ومشاهد مثيرة على هيئة حلبات المصارعة. في أمريكا يعطون الخبز للسكان العاطلين عن العمل والكثير من المشاهد المثيرة.

بكلمات أخرى. لا يوجد سبب واحد يجعل الأمريكي الذي كان يملك منزلاً حتى لو كان عاطلاً عن العمل يفتقر لثمن البنزين!

من أين يمكن أن يأتي تراجع استهلاك النفط إلى الربع في كامل الاقتصاد العالمي. إذا لم يتراجع استهلاكه في الولايات المتحدة؟ فقد علمونا أن المشاكل ظهرت بداية في أمريكا ومن ثم انتقلت إلى باقي العالم. هذا نقض للمنطق، بل غياب للمنطق. هل تشرحون لي. أيها السادة الاقتصاديون كيف يرتبط الإقراض السكني بالبنزين؟ فعدم توفر النقود لملء السيارة بالوقود لا يمكن أن يكون سبباً للأزمة بل هو نتيجتها الواضحة المخيفة! لكن النتيجة لا تأتي قبل السبب. هذا يعني أن العلاقة السببية مختلفة هنا مغايرة تماماً لما يقولون لنا.

لم يتدهور سعر النفط بسبب مقترضي السكن الذين لم يسددوا ما عليهم. ولا بسبب إفلاس وكالتين أو ثلاثة للإقراض السكني. القضية في شيء مختلف تماماً. لقد دهوروا أسعار النفط بشكل متعمد وفظ. فلدى منظمي الأزمة عدة أهداف سياسية عدا الاقتصادية. وكلها مرتبطة مباشرة بالكربوهيدرات. ولتحقيقها يجب أن ينخفض سعر النفط بحددة وسرعة كبيرتين. عندئذ يكون التأثير أعظماً. موازنات الدول، سياسة التمويل المساهم للشركات الكبرى تبنى

انطلاقاً من التوقعات المرتفعة. تؤخذ القروض بناء على ارتفاع الأسعار المنتظر. وفجأة ينقلب كل ذلك بعد نصف سنة إلى هبوط قياسي كما كان الارتفاع قياسياً.

كيف يحتكرون سعر النفط؟

من أجل ذلك يوجد في ترسانة "الآلة الطابعة" آلية مثيرة. تسمى "فيوتشيرس". وهي اتفاق على شراء أو بيع فعالية ما بكمية محددة وموعد تسليم محدد في المستقبل بسعر يتفق عليه اليوم. أي أن الشركة "A" تلتزم ببيع الشركة "B" النفط بسعر "C" في اليوم "D" فإذا تم تسجيل هذا العقد في البورصة فيدعى فيوتشيرس وإذا لم يسجل فيحمل الاسم المتكبر "فوروارد". أين تكمن الخدعة؟ كما هو متعارف عليه في عالم المجردات المالية المعاصر، عالم الفيوتشيرس والفوروارد افتراضي مثله. القضية في أنه في واقع الأمر... لا أحد يبيع لأحد شيئاً.

تعمل هذه اللعبة المسلية على النحو التالي. صاحبك يريد أن يشتري سيارة. وأنت إذ تعرف هذه الرغبة لديه تعرض عليه شراء السيارة مقابل \$100 في 1 أيلول 2009. تعقد معه فيوتشيرس لتوريد السيارة وتأخذ منه دولاراً واحداً سلفاً مسبقاً. ولكنك لا تملك السيارة. التي يرغب بها صاحبك. لذلك تذهب أنت لصديق آخر وتقترح عليه أن يبيعك السيارة مقابل \$99. تعقد معه فيوتشيرس على بيع السيارة، وتعطيه دولاراً واحداً كرهن. وهذا الصديق أيضاً ليس لديه السيارة المطلوبة. ولكن لديه التزام ببيعها في موعد محدد بدقة وبسعر مثبت. بعد ذلك يبحث هو أيضاً عن من يرغب أن يبيعه السيارة في 1 أيلول 2009، ولكن بسعر \$98. ويمكن أن تمتد هذه السلسلة إلى ما لا نهاية. جوهرها واحد على الدوام - في 99% من حالات الفيوتشيرس لا وجود للسلعة ذاتها. إنها مضاربة محضة لا أكثر. يتداولون ببيع أوراق تضمن توريد النفط وليس النفط؟ أما النفط فلا أحد ينوي شراءه.

بالعودة إلى مثال السيارة يجب على الأخير في هذه السلسلة من الفيوتشيرس المتداولة أن يجد السيارة في الموعد المحدد أو يجد مضارباً آخر يرغب في لعب هذه اللعبة ومستعد لعقد فيوتشيرس لتوريد السيارة. يأتي 1 أيلول 2009. الفيوتشيرس ملزم بالتنفيذ الأخير، الذي لم يجد السيارة بالسعر المحدد يتلقى الخسارة أو الريح. إذ يأخذ على عاتقه الالتزام بتوريد السيارة بسعر \$97. وإذا لم يجد من يرغب أن

يبيعه فيوتشيرس بهذا السعر. هو ملزم بشراء السيارة بالسعر الحالي في السوق في الأول من أيلول. فإذا كان سعر السيارة أكثر من \$97 - هو خاسر. وإذا انخفض أكثر من ذلك فهو رابح. يبيع الناس السيارات الحقيقية بعضهم لبعض. أما الفيوثشيرس - فهو افتراض متواصل. لنفرض أنه يمكن شراء السيارة في 1 أيلول بسعر \$101. عندئذ تكون خسارة الوسيط من هذا العقد هي الفارق بين سعر الفيوثشيرس والسعر الحقيقي للسلعة أي  $101 - 97 = \$4$ .

والآن انتبهوا! لا يشتري الوسيط السيارة، بل يدفع لمن وعد أن يبيعه السيارة الفرق بين سعر الفيوثشيرس والسعر الراهن \$4. ولكن ذلك الشخص لديه أيضاً التزام موثق بفيوتشيرس ببيع السيارة ولكن بسعر \$98 فيدفع للمتعاقد \$3 ويبقى لديه \$1 ربح. وهكذا يجري الأمر في سلسلة الفيوثشيرس. الكل رابحون وواحد خاسر. السيارة لم تتحرك من مكانها وحتى لم يطلبها أحد. أما إذا انخفض سعر السيارة الراهن لأصبح المال معكوساً. لن يشتري السيارة، بل يدفع الفرق. ويخسر كل الوسطاء الآخرين.

فيوتشيرس- هي كازينو من نوعها. إنها تفاهة تنتقل فيها النقود دون أن تنتج أية قيم مادية، يتبدل المالكون ببساطة. لكنه رغم المغامرة والريح السهل. فهي أيضاً من أقوى الأدوات التي يمكنها توجيه الأسعار بالاتجاه المطلوب. من المهم أن نفهم أن السوق يتوجه حسب الفيوثشيرس وليس العكس. ليست التجارة الحقيقية بالنفط هي التي تشكل سعر التجارة الافتراضية به. بل العكس! فالفيوتشيرس تباع يومياً أكثر بمرات كثيرة من النفط الحقيقي.

إذا أردتم رفع سعر النفط؛ من أجل ذلك يجب أن يبدأ عدد معين من لاعبي البورصة بلحظة واحدة عقد فيوتشيرس حتى مع بعضهم بعضاً، ولو مع مشاركين "شرفاء" في السوق، لتوريد الذهب الأسود بسعر أعلى. لكي يبدأ بقية الوسطاء اللعب على رفع السعر لا بد من أمرين اثنين: خلق خلفية إعلامية والنقود. في بداية 2008 زوّقت وكالات الأنباء أخباراً تتحدث عن زيادة الطلب على النفط. عن انخفاض الاحتياطي الأمريكي. عن النزاعات العسكرية المحتملة، عن الكوارث الطبيعية. قولاً واحداً. عن كل ما يمكنه إنقاص سيول الكربوهيدرات، التي

"تصب" في السوق يومياً. "تعقد في بورصة نيويورك عقود لشراء النفط بسعر \$200 للبرميل تسليم نهاية العام. طبعاً يمكن أن يحدث انعطاف كهذا فقط في حالة نزاع جيوسياسي في الشرق الأوسط. ونضيف إلى ذلك احتمال الأعاصير في خليج المكسيك. وحصار النفط من قبل فنزويلا ومجموعة دول أخرى. يتوقع الوسطاء ارتفاعاً ثابتاً للأسعار بعد أن يفوق عدد صفقات شراء النفط بعشر مرات ارتفاع الشهرين السابقين وتبلغ رقماً قياسياً 5533 عقداً. في الأيام الأولى من السنة الجديدة بلغت أسعار النفط في بورصة نيويورك رقماً قياسياً \$100.9 للبرميل"<sup>(1)</sup>.

كيف تتصرف إذا بدؤوا يهاجمون دماغك يومياً بمثل هذه الأنباء؟ قد تصمدون ولا تشترون النفط بسعر \$115. ولكن قريكم الرفاق الوسطاء يعتقدون بجرأة فيوتشيرس، تسليم كانون الأول 2008 بسعر \$200 للبرميل وهم أصبحوا كثرة. هل تتافسون مع هذا المزاج؟ ولكن في الصحف يكون مرة أخرى:

"سوف يرتفع الطلب على النفط في عام 2008 بمقدار 2.5%. بهذه الطريقة يحدد ارتفاع الطلب على النفط بشكل أساسي من طرف الدول النامية الأوضاع في سوق النفط. مع أن إمكانيات زيادة الإنتاج محدودة. لهذا السبب يحتمل أن تبقى أسعار النفط على مستوى كاف من الارتفاع"<sup>(2)</sup>.

"أسعار الخامات سوف ترتفع"<sup>(3)</sup>.  
"سوف يستمر الارتفاع في أسعار النفط على مدى 25 عاماً، هذا ما يعتقد ممثلو الصناعات النفطية الأمريكية"<sup>(4)</sup>.

وهكذا كل يوم في كل الصحف والإذاعات وقنوات التلفزة. فكل وسائل الإعلام الأساسية مملوكة لأصحاب الاحتياطي الفيدرالي. يعني أنها تبث الأنباء المطلوبة. كل المحللين يشعرون تفاعلاً ويتوقعون ارتفاع أسعار الخامات لسنوات كثيرة. كل ما يساعد في إنشاء مزاج الزيادة سوف ينشر، كل السلبيات- تهمل أو لا تلاحظ. لخلق توتر كبير لا بأس ببعض النزاعات العسكرية المحدودة.

<sup>1</sup> <http://www.newsforyou.ru/industry/cenam-na-neft-predska-zali-200-za-barrel-k-koncu-goda.html>

<sup>2</sup> <http://www.antanta-reserch.ru/article.aspx?articleis=4852&langngeID=1049>

<sup>3</sup> <http://www.rb.ru/finance/learn/article/2007/12/14/16/544.html>

<sup>4</sup> <http://www.au92.ru/msg/20070717-7071707.html>

ويبدأ الوسطاء بشراء النفط بسعر متزايد.

بالنسبة للإعلام فقد قلنا- سيكون كافياً وملياً لما يطلبه مالكوه. أما بالنسبة لمكون الفيوثشيس، والنقود ستكون في أفضل حال. ففي أسوأ الأحوال، إذا لم يتمكنوا من توجيه السعر بالاتجاه المطلوب، ستكون الخسارة هي الفرق بين الفيوثشيس والسعر الحقيقي. هذا الفرق سيكون ضئيلاً تافهاً وإن بلغ الملايين أو المليارات بالنسبة للطابعة التي تطبعها. خسارة النقود بالنسبة لها- لا شيء، صوت فارغ. تزويد أرصدها التمويلية، وسطائها لا يشكل للآلة الطابعة أية صعوبة أي لمنظومة الاحتياطي الفيدرالي.

لاحقاً، بعد مرحلة الارتفاع المتماذي للأسعار المتفعل، يبدأ الانخفاض المتفعل شأن الارتفاع. سيكون كل شيء بعكس ما كان: الصحف تصبح متشائمة. ينوح المحللون أمام العدسات، ونشرات البورصة تشبه تقارير صحفية من أرض المعركة. خسائر، خسائر وخسائر.

لخلق التأثير المطلوب تشارك المنظمات بنصيب، مثل وكالة الطاقة الدولية:

"خفضت وكالة الطاقة الدولية توقعاتها للطلب على النفط في عام 2008 بمقدار 390 ألف برميل يومياً- إلى 86.8 مليون برميل يومياً"<sup>(1)</sup>.  
"وكالة الطاقة الدولية تتوقع انخفاض الطلب على النفط لأول مرة منذ ربع قرن"<sup>(2)</sup>.

ما هي وكالة الطاقة الدولية- هي منظمة تضم 27 بلداً- أكبر البلدان المستهلكة للنفط. أنشئت في عام 1973. عندما وضع العرب الغرب موضع معقد للغاية بحظرهم تصدير النفط<sup>(3)</sup>. ما هي أكبر البلدان المستهلكة للنفط في العالم. أمريكا، الصين، اليابان، الهند وكوريا الجنوبية- تستهلك هذه البلدان 45% من الاستهلاك العالمي. وستكون لها مصلحة في انخفاض سعر النفط طبعاً. وسيوقعون بغبطة على قرار يساعدهم على التوفير كثيراً. سوف يساعد مستهلكو النفط أمريكا لخفض السعر وقد ساعدها المنتجون برفعه.

<sup>1</sup> <http://www.rambler.ru/news/economy/10344/127727635.html>.

<sup>2</sup> <http://www.interfax.ru/business/txt.asp?id=51007>.

<sup>3</sup> انظر تفاصيل حظر النفط: ستاريكوف ن. شيرشي لانيفت.. لماذا يوجد رصيد استقرارنا هناك؟ 2009، СПб: Питر.

الأصح، من يرفع ويخفض سعر النفط هم مضاربو البورصة، أرصدة التمويل، ومنظومة الفيوتشيرس الغربية. تتحكم "الآلة الطابعة" بالسعر وتشكل تصريحات أوبك ووكالة الطاقة الدولية الخلفية الإعلامية المطلوبة. منذ نيسان عام 2005 صرح وزير النفط القطري عبد الله العطية "بصدق": لا يجوز إلقاء اللوم على أوبك بالارتفاع الكبير لسعره. فقد فعلت أوبك كل ما في وسعها. هذه الحالة خارج سيطرة المنظمة"<sup>(1)</sup>. أما محرر قضايا النفط والغاز في الصحيفة البريطانية فايننشال تايمز إدكروكس كان أكثر صراحة: "قوة أوبك تبدو ضئيلة أمام التأثير الذي يمارسه الطقس وأرصدة التمويل العالمية. إضافة إلى مشتقات النفط. تفوق حجوم تجارة النفط اليومية في البورصات العالمية، حجم الإنتاج اليومي للنفط في العالم كله بعشر مرات. فإذا أراد المضاربون أن يهبط سعر النفط، فلا تستطيع أوبك أن توقف ذلك"<sup>(2)</sup>.

هل ما زلتم تصدقون أن سعر النفط هبط تلقائياً؟

تذكروا أن بنوك التمويل الأساسية كلها أصبحت تحت سيطرة بنوك أصحاب النظام الاحتياطي الفيدرالي في أمريكا... في عام 2008 بالذات. وفي تموز 2008 قررت السعودية، أكبر منتج للنفط أن تزيد إنتاجها اليومي بمقدار 550 ألف برميل - إلى 9.7 مليون برميل دون سبب واضح. لم تبلغ السعودية هذا المستوى من الإنتاج منذ عام 1981.<sup>(3)</sup> طبعاً يخفض ذلك من سعر النفط فمئذ أيلول 2008 بدأ سعر النفط يتهاوى بسرعة. أيعقل أن السعوديين لا يريدون المال. لماذا يخفضون سعر بضاعتهم؟ إنهم يريدون المال. ولذلك حصراً تحاول السعودية بيع أكبر كمية ممكنة من النفط بالسعر الأعلى لشهر أيلول. لأنها تعرف أن من يحرك سعر النفط ليس ميزان العرض والطلب مطلقاً. سوف تخفض أسعار النفط بشكل سريع جداً بواسطة الفيوتشيرس.

<sup>1</sup> <http://www.polit.nnov.ru/2008/10/21/oilpecvizov/>.

<sup>2</sup> المصدر نفسه.

<sup>3</sup> المصدر نفسه.

الاقتصاد الحالي مريض حقاً. لا يتاجر الناس في البورصة بالنفط، بل بورق اسمه الفيوثشيرس. وهم الذين يحددون السعر على الذهب الأسود وليس مالكو حقول النفط. لأن حجوم يبيع نفط فيوتشيرس الافتراضي تفوق بمرات عديدة يبيع النفط الحقيقي. هكذا يوجه العالم الافتراضي الواقع في الاتجاه المطلوب. هذا هو حال سوق النفط اليوم. أما السياسة فتتعامل مع حقائق واقعية. تتبع السياسة الحقائق. الكربوهيدرات اليوم - مكونها الرئيس. فتعالوا نقتنع بذلك.